14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الأربعاء - 17 ابريل 2013م - العدد 15743

إشراف/ محمد مفتاح

رفض ترشح مشرف في إسلام آباد

■ إسلام آباد / وكالات :

رفضت محكمة الانتخابات طعنا قدمه الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف بشأن رفض أوراق ترشحه لمقعد بالجمعية الوطنية عن دائرة انتخابية في العاصمة إسلام آباد.

وأفادت وسائل إعلام باكستانية بأن محكمة الانتخابات رفضت الطعن المقدم من مشرف ضد رفض أوراق ترشحه من قبل مأمور الدائرة الانتخابية، وذلك بعدما سبق أن رفضت المحكمة أيضا أوراق ترشح مشرف عن دائرتين أخريين.

وقبلت محكمة الانتخابات أوراق ترشح مشرف عن دائرة في مدينة شيترال الصغيرة شمال البلاد، في إطار حزب «الرابطة الإسلامية لكل باكستان» الذي أنشئ في المنفى ويدعو إلى إنعاش الاقتصاد الباكستاني وتعزيز قدرات الجيش.

وكانت محكمة عليا باكستانية قد قررت الاثنين تأجيل جلسة استماع بشأن التماسات تطالب بمحاكمة مشرف بتهمة الخيانة إلى جلسة اليوم الأربعاء. وجاء القرار استجابة لطلب المحامي العام عرفان قادر بإتاحة فرصة لإعداد رد مفصل.

ويواجه الرئيس السابق -الذي تهدده بالقتل حركة طالبان منذ عودته إلى البلاد بعد أربعة أعوام تقريبا من المنفى الاختياري في لندن ودبي- معارضة شديدة من محامين حاولوا عرقلة ترشيحه للانتخابات النيابية في 11 مايو ، وهي انتخابات أساسية لترسيخ الديمقراطية في بلد معتاد على الانقلابات.

وتنظر المحكمة في خمسة التماسات مماثلة تطالب بمحاكمة مشرف فيما يتعلق بتعطيل الدستور عام 2007 عندما كان في السلطة، في انتهاك للمادة رقم (6) من الدستور.

وتوجه إلى «الجنرال مشرف» الذي تولى السلطة من 1999 إلى 2008، تهمة التورط في عمليات قتل الزعيم المطالب باستقلال إقليم بلوشستان (جنوب غرب) أكبر بوغتي في 2006، ورئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو في العام 2007، وكذلك إقالة قضاة بطريقة غير شرعية في السنة نفسها.

من جهته أكد مشرف أنه «لم يفعل شيئا سيئا» عندما كان يتولى السلطة، لكنه «مستعد» للذهاب إلى السجن إذا ما ثبتت عليه الاتهامات الموجهة إليه.

وقال مشرف في مؤتمر صحفي عقده أمس في منزله -المحاط بتدابير أمنية مشددة في إسلام آباد- إن «محاميّ سيقدمون جوابا إلى المحكمة لكني في قرارة نفسي مقتنع بأني لم أفعل شيئا سيئا».

وردا على سؤال عن استعداده لتنفيذ عقوبة السجن إذا ما دين بإحدى تلك القضايا، أجاب مشرف «إذا كان هذا هو الحكم، فأنا مستعد للسجن».

تفجيرا بوسطن بالصحف البريطانية

تناولت الصحف البريطانية قضايا متعددة من بينها الانفجاران اللذان شهدتهما مدينة بوسطن الأميركية، على شكل تقارير إخبارية، حيث يبدو أنه لم يحن الوقت بعد لتناولها الحدث الذي استهدف خط النهاية بسباق ماراثون بالمدينة بالنقد والتحليل.

فقد أشارت صحيفة «ذي إندبندت» إلى انفجاري بوسطن، وقالت إنهما أسفرا عن مقتل ثلاثة أشخاص، من بينهم طفل في الثامنة من عمره، وعن إصابة 150 شخصا آخرين على الأقل وجروح بعضهم خطرة، مشيرة إلى أن المحققين الفيدراليين والمحللين تدفقوا إلى المدينة صباح أمس، وذلك من أجل تعقب المسؤولين عن هذين الانفجارين الدمويين.

وأضافت أن تقارير طبية من المستشفيات المجاورة للحدث بدأت تتكشف، وأن بعضها يشير إلى إصابات بشظايا، مما يدل على استخدام معادن في التفجيرين، وذلك من أجل إحداث مجزرة كبرى، كما تشير التقارير الطبية إلى إصابة العديد في الجهة السفلى من أجسامهم، مما اضطر الأطباء إلى بتر بعض الأطراف السفلى للمصابين من العدائين الذين كانوا أنهوا السباق للتو ولم يعودوا يمتلكون أرجلا.

كما أشارت الصحيفة إلى مناظر الدماء والأشلاء والعظام الآدمية التي تنتشر في كل الأنحاء في موقع الحدث، والذي تسبب بصدمة قوية من الرعب في شتى أنحاء الولايات المتحدة، وسط تزايد الدلائل على أنها «هجمات إرهابية» قد تكون قامت بها خلايا من داخل البلاد، أو خلايا دولية تتبع تنظيم القاعدة.

من جانبها أشارت صحيفة «ذي غارديان» إلى انفجاري بوسطن، وذكرت أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أدلى بتصريحات عبر من خلالها عن مشاعر الصدمة والقلق التي تنتاب الشعب الأميركي، واعدا بتقدم الجناة إلى العدالة، ومنوها بأن هذا الحدث يأتي في اليوم الوطني الذي تحتفل فيه بوسطن باستقلالها.

ونسبت الصحيفة إلى شهود عيان قولهم إن بعض الضحايا فقدوا أطرافهم، وأضافت أن من بين القتلى طفل في الثامنة، وأن من بين الجرحى طفل في الثانية وآخر في السابعة وثالث في الثانية عشرة وطفلة في التاسعة.

وبينما أشارت صحيفة «فاينانشال تايمز» إلى أن أوباما تعهد بجلب من يقفون وراء الحادث الدموي في بوسطن إلى العدالة، نسبت صحيفة «تايمز» إلى العميل الخاص بمكتب الاتحاد الفدرالي والذي يرأس التحقيق بالحادث ريتشارد ديسلوريرز القول بأن الحادث يعتبر «هجوما إرهابيا» محتملا.

وفي شأن بريطاني أمني متصل، أضافت تايمز أن الشرطة البريطانية تعتزم مراجعة خططها الأمنية في ما يتعلق بمراسيم دفن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر، والتي ستجري اليوم الأربعاء في المملكة المتحدة.

وعودة إلى حادثة بوسطن، فقد أضافت صحيفة «ذي ديلي تليغراف» أن كاميرات تعقب ومراقبة أمنية في مكان الحدث في بوسطن أظهرت شخصا كان يحمل حقائب على ظهره قبل عشرين دقيقة من الانفجارين، وأن السلطات كانت تبحث بشكل حثيث عن شاحنة مستأجرة من طراز «بينسك» غادرت موقع السباق بعد الحادثة.

كما أشارت الصحيفة إلى انتشار أمني كثيف في موقع الحدث، وإلى مواصلة الشرطة المختصة فحص كل الحقائب والأكياس التي تناثرت أو بقيت في المكان، وأن الشرطة تقوم بفحص مسار السباق للتأكد من عدم وجود أدوات مشتبه بكونها تحوي متفجرات، مضيفة أن حظرا للطيران تم تطبيقه فوق المكان في وسط بوسطن.

يشار إلى أن الولايات المتحدة شهدت في 19 أبريل 1995 تفجيرا في مدينة أوكلاهوما، أسفر عن مقتل وإصابة المئات، وحوادث أخرى أبرزها تلك التي هزت البلاد والعالم ممثلة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة الآلاف.

المتحدث الرسمي لنادي القضاة المصري:

لا نشعر بالولاء لحاكم سابق أو حالي.. وحريصون على سيادة القانون

■ القاهرة/ متابعات:

استنكر نادي قضاة مصر اتهامات البعض لمجلس إدارة النادي، بأنه يخشى تعديل قانون السلطة القضائية ويقف ضد إصلاح العدالة، والقول إن النادي يريد استمرار العمل بقانون السلطة القضائية الحالي الذي صدر في عهد نظام مبارك، وأدان الاتهامات التي تصف بعض القضاة بأنهم يتلقون الهدايا ويستولون على الأراضي.

وقال المستشار محمود حلمي الشريف، المتحدث الرسمي لنادي القضاة، : « كثيرا ما تصدر تصريحات طائشة في كل الاتجاهات ودائما ما كنا نحجم عن الرد عليها، إلا أنه في هذه المرة التصريحات موجهة لنادي القضاة تحديدا وصراحة، ونرد عليها بأن نادي القضاة والقضاة لا يخافون من شيء ولا يخشون أحدا، ولكن على العكس نادي القضاة هو الذي يسعى دائما إلى تحقيق العدالة".

وأضاف "الشريف" أن نادي القضاة سعى إلى تعديل قانون السلطة القضائية منذ فترة وأعد مشروعا للقانون وبالتالي فإن إصلاح أحوال العدالة هو أمر يريده القضاة قبل أي أحد، وكل ذلك دعانا إلى التساؤل أولا عن ما هي صفة من يتحدثون عن القضاء ونادي القضاة ومن يتحدثون عن تعديل قانون السلطة القضائية وهم ليس لهم صفة نيابية، وحتى إن كانت لهم صفة فإن نادي القضاة يمثل كل قضاة مصر الذين انتخبوا مجموعة متميزة من القضاة لإدارة النادي، مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة وبالتالي تم اختيارهم لتمثيلهم والتحدث باسمهم.

وشدد "الشريف" على أن نادي القضاة هو أول من وقف في وجه المستشار ممدوح مرعي وزير العدل الأسبق، عندما حاول تعديل تشكيل مجلس القضاء الأعلى والتوسع فيه ومن ثم بسط نفوذه عليه، ونجح نادي القضاة في وقف هذا الأمر وقتها،

وقال إن النادي أول من طلب تعديل قانون السلطة القضائية وأعد مشروعاً متكاملاً طالب فيه بنقل تبعية التفتيش القضائي من وزارة العدل إلى مجلس القضاء، وأمور أخرى تحقق العدالة الناجزة وهو ما يعود بالإيجاب على القضاء والوطن، ويؤكد أن القضاة أحرص الناس على تحقيق العدالة الناجزة.

وقال المتحدث باسم نادي القضاة والسكرتير العام للنادي، إن مجلس إدارة النادي يمثل قضاة مصر المشهود لهم بالنزاهة والشرف وهم من تحملوا العبء في أحداث الثورة وحاكموا مبارك ونظامه وأصدروا قرارات بالحبس وأحكاماً بالمؤبد على مبارك وبعض رموز نظامه، وهم الذين يقفون خلف رمز العدالة معصوبة العينين ولا يحتمون بحصانة هى في الأصل لصالح المتقاضى وليست لصالح القاضي، وهم لا يشعرون بالولاء لأحد، سواء كان حاكما أو محكوما، سابقا أو حاليا، كنزا أو غير كنز.

وشدد على ضرورة احترام القضاء وأحكامه وإعمال مبدأ استقلال القضاء لبناء دولة سيادة القانون، مستنكرا استمرار التطاول والإساءة بالسب والقذف في حق القضاة والسلطة القضائية، وأشار إلى أن حديث أحد الأشخاص عن وجود قضاة يستغلون النفوذ ويستولون على أراض في منطقة الحمام وهو يقصد به المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، مطروح على القضاء ويجب ألا يتحدث عنه، وهو يعلم أنه أمر غير حقيقي وغير صحيح البتة وفيه تجنٍ وتقول ردا على مواقف نادي القضاة ورئيسه في الدفاع عن استقلال القضاء.

وقال "الشريف" إن ما أراه أمامي أن الحساسية بدأت عند هذه الشخصيات التي دخلت مجلس الشعب لأول مرة في حياتها ويبدو أنهم تغمرهم الفرحة لأنهم تواجدوا في مجلس الشعب ولم يحلموا بالتواجد بهذا المكان، فجاء حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون مجلس الشعب وهو بمثابة هادم الأحلام والآمال بالنسبة لهم مما دعاهم دائما إلى أن يأخذوا موقفا عدائيا من القضاة في صورة نادي القضاة.

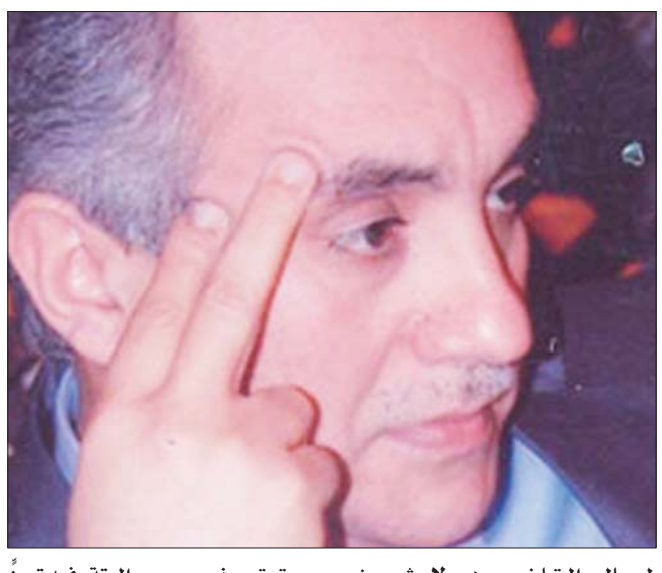

كلمات

محمد فودة

قانون الانتخابات الجديد مخادع.. ويتحدى الدستور!

لا أعرف سبباً واحداً لهذا التعنت والاستفزاز الذي يحدث من جانب صانعي قانون انتخابات مجلس النواب الأخير. والذي يرفضه أي قانوني، أو باحث عن الحق.. وقد أكد معظم فقهاء الدستور أن مواد القانون سترجع من المحكمة الدستورية بعد العرض عليها، لأنها منافية للصالح العام،وغير منطقية، ولم تضع النقاط على الحروف. وأهم ما يشغل الجميع مجموعة من المواد، وهى قضية الدوائر وعددها، ودور المرشح الفردي والمستقل فيها.. ثم الاستثناء من الخدمة العسكرية، ثم الموقف من الشعارات الدينية. وكلها مواد مهمة ولكنها معلقة، ولا نعرف لمصلحة من تحدث تلك المراوغة، وتمييع الأمور، هذه المماطلة ما هي إلا مخدر لا نعرف ماذا وراءه.

لقد أكدت المحكمة الدستورية على ضرورة التمثيل العادل، ثم ماذا يفعل المرشح الفردي والمستقل الذي لا يحميه حزب.. هل ينتحر وسط هذه القيود واللامبالاة من جانب القوانين المفترض أن تحميه وترعى مصالحه؟!.. فلا أحد يدافع عنه، ولا أحد يبحث عن سبل إدارة مشروعه الانتخابي وسط نفي العدل في توزيع الدوائر، وكما قلت من قبل إن هذه الدوائر تحتاج إلى سوبر مان وليس مجرد مرشح مستقل يحاول أن يقدم برنامجه.. لقد فوجئت بالقانون الذي وافق عليه مجلس الشورى بصورة نهائية وجاء في حواشي التصريح أن هناك تعديلا لبعض المواد للتيسير على الناخبين.. والمؤسف أن كل هذه التعديلات لا تجيء بالاقتراحات التي يمكن من خلالها حل أزمات كثيرة.. لا تزال تؤرق المرشحين.. وكلما طرحنا محاولة للخروج من الأزمة.. نفاجأ بحلول بعيدة عن الحقيقة، وكأنهم يعملون في غرف مغلقة، بعيدة عن أرض الواقع، وكانت هناك مجموعة من المقترحات تم تنفيذ بعضها، وتم إهمال الآخر، وهو الأهم والأكثر جدوى.

ولكن حل هذه الأزمة كان باللف والدوران، فلم يعطنا القانون بديلاً شافياً.. الشعارات الدينية سلاح ذو حدين، ولكني أرى أنه سلاح ضد الجميع، وأن هذين الحدين سامان، وتقع نتائجهما السلبية على الجميع، لا يربح في هذه المعركة الساذجة أحد.. ولكن المؤسف أن القانون الجديد لم يلب رغبة المجموع.. وارتضى أن يقف إلى جانب فئة صغيرة في مواجهة الأغلبية.. الشعارات الدينية تضر الانتخابات ضرراً بالغاً، وكنت أتخيل أن تكون أولى المواد التي يتم حسمها ونزعها، حتى لا تشتعل في وجوهنا جميعا.. ولازلت أصر على إلغاء الشعارات الدينية. وعدم الزج بها في الانتخابات. وأتمنى أن أرى حسماً لهذه القضية الغائبة الحاضرة في أذهان الناس جميعاً.. إذ هي نواة لأزمات نحن في غنى عنها.. أما الاستثناء من الخدمة العسكرية، فهذا خداع لا أعرف لمصلحة من ذلك.. فالمعروف أن الشرط الأساسي للخوض في الانتخابات، أن يكون إما انتهى من تأدية الخدمة العسكرية، أو تم إعفاؤه.. وغير ذلك ليس مسموحاً له بخوض الانتخابات، أما اللعب في تلك الشروط، فهو مرفوض، أو نقول إن هناك أهواء شخصية تقابلنا.. إن هذه المواد التي تتمثل في تقسيم الدوائر، والاستثناء من الخدمة العسكرية، والشعارات الدينية، ومكافأة النواب وتفرغهم.. في ظل احترام الدستور.. لابد من معالجتها بصدق وبدقة بعيداً عن الانحياز لمصلحة أحد ضد أحد، إنها ليست ثورة تصحيح بل هي أهواء شخصية.. إنها تفصيل قوانين لا يليق بمصر بعد الثورة، إننا نحس أن بها عوارا وأشياء لغرض في نفس يعقوب.. كل هذا يؤدي إلى انهيار الدولة!

حول العالم

مادورو وكابريليس يحشدان أنصارهما في فنزويلا

■ كاراكاس / وكالات :

دعا الرئيس الفنزويلي المنتخب نيكولاس مادورو أنصاره إلى التظاهر السلمي في أرجاء البلاد أمس الثلاثاء واليوم الأربعاء، ردا على مظاهرات المعارضة الاحتجاجية على فوزه بفارق ضئيل في الانتخابات الرئاسية على منافسه أنريكي كابريليس، فيما دعت الولايات المتحدة إلى «التدقيق» في النتائج.

وفي تأكيد التزامه بنهج سلفه الراحل هوغو شافيز قال مادورو في مؤتمر صحفي أمس «أنا ابن شافيز، وأنا أول رئيس شافيزي، وسوف أظل ملتزما بتشريعاته لحماية الفقراء وحماية استقلالنا». واتهم مادورو المعارضة بأنهم «ينطلقون من عقلية انقلابية».

ويأتي خطابه عقب اشتباكات الشرطة الفنزويلية مع مئات المحتجين الذين هتفوا «احتيال» و«إعادة فرز» أمس للاحتجاج على فوز مادورو، واندلعت احتجاجات في أنحاء كراكاس، وحمل متظاهرون حجارة وعصيا، وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين.

وجاءت المظاهرات تلبية لدعوة كابريليس -مرشح المعارضة الخاسر- الذي رفض قبول النتيجة، وقال «إن آلاف المخالفات وقعت»، ودعا مؤيديه إلى الاحتجاج في الشوارع.

وتقول المعارضة إن حساباتها تشير إلى فوز كابريليس على مادورو بفارق أكثر من ثلاثمائة ألف صوت، كما تحدث فريق كابريليس الانتخابي عن تسجيله ما يزيد على 3200 مخالفة وقعت يوم الانتخابات، شملت استخدام بطاقات انتخابية مزورة وتخويف المقترعين.

وكان كابريليس قد طلب من مسؤولي الانتخابات عدم إعلان مادورو فائزا، ودعا الفنزويليين إلى تنظيم مسيرة للمطالبة بإعادة فرز الأصوات، إذا ما أعلن فوز منافسه.

في المقابل أبدى مادورو استعداده لإعادة إحصاء الأصوات لإزالة أي شكوك في النتائج، لكن رئيسة لجنة الانتخابات تيبيزا لوسينا رفضت إعادة فرز الأصوات متهمة كابريليس بعدم احترام القوانين الفنزويلية، ومؤكدة على دقة نظام التصويت الإلكتروني الذي عدته خاليا من الثغرات.

وتأتي دعوات التظاهر عقب إعلان المجلس الوطني للانتخابات رسميا أمس الأول فوز مادورو في الانتخابات الرئاسية التي جرت الأحد الماضي في البلاد، مشيرة إلى أنه تقدم بفارق 265 ألف صوت على كابريليس.

وقال المجلس في بيان له إن مادورو حصل حسب النتائج الرسمية على 50.75 % من الأصوات مقابل 48.97 % لكابريليس.

وأوضحت رئيسة المجلس أن 54 % فقط من صناديق الاقتراع فرزت، لكنها أكدت أن «بطاقات الاقتراع الورقية ما هي إلا إيصال للتصويت الإلكتروني، وبالتالي ليست هناك من حاجة لجمع كل البطاقات من أجل إعلان النتيجة النهائية».

ودعت رئيسة المجلس «كل من يريد الطعن بهذه النتيجة أن يسلك الطرق القانونية لا أن يلجأ إلى التهديد والوعيد والترهيب».

وكتب كابريليس على حسابه على موقع تويتر «هناك رئيس غير شرعي ومن حق الشعب الفنزويلي إجراء تدقيق في الانتخابات ومعرفة الحقيقة».

وفي هذا الإطار أكد المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني أن بلاده «ترى التدقيق في مجريات الانتخابات الرئاسية في فنزويلا أمرا ضروريا».

وقال كارني في مؤتمره الصحفي اليومي «نظرا إلى النتائج المتقاربة يبدو أن إجراء تدقيق في الانتخابات خطوة هامة، عاقلة وضرورية تسمح لجميع الفنزويليين بأن يثقوا بهذه النتائج»، وأضاف «من وجهة نظرنا فإن التسرع في هذه الظروف سيكون متناقضا مع تطلعات الفنزويليين إلى نتيجة واضحة وديمقراطية».

نزاع باكستاني- أفغاني على بوابة

■ كابل / وكالات :

تظاهر مئات الطلاب الجامعيين في شوارع مدينة جلال أباد بشرق أفغانستان احتجاجا على قيام باكستان بتشييد بوابة عسكرية في منطقة تقول وزارة الدفاع الأفغانية إنها تقع داخل حدود أفغانستان.

ويعد هذا الخلاف الأحدث من نوعه وسط توتر متصاعد بين البلدين أدى إلى توقف محاولاتهما لإقناع حركة طالبان على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وخرج المحتجون بعد بيان للرئيس الأفغاني حامد كرزاي أمس الأحد أمر فيه كبار مسؤوليه باتخاذ خطوات فورية لإزالة البوابة وغيرها من المنشآت العسكرية الباكستانية قرب خط دوراند.

ويمثل خط دوراند الحدود التي رسمها البريطانيون عام 1893 بين البلدين. وتعترف باكستان بالحدود، ولكن أفغانستان لا تعترف بها وتقول إن أي نشاط على جانبي خط دوراند يجب أن يكون بموافقة البلدين.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية الجنرال ظاهر عظيمي في مؤتمر صحفي الاثنين إن إنشاء باكستان لبوابة على خط دوراند وداخل أفغانستان يتعارض مع كل الأعراف الدولية. وأضاف «سنلجأ لكل الخيارات لإزالة كل ما بنوه».

واحتج أيضا طلاب جامعيون في منطقة سرخرود بإقليم ننغرهار الأفغاني على البوابة الباكستانية، مرددين هتافات مثل «الموت لباكستان» و«الموت لزرداري»، في إشارة للرئيس الباكستاني آصف علي زرداري.

وانطلق هؤلاء الطلاب من جامعة ننغرهار وأغلقوا الطريق السريع الرئيسي بين كابل وجلال آباد لمدة ساعة.

زلزال قوي يضرب إيران مجدداً

■ طهران / وكالات :

ضرب زلزال بقوة تجاوزت 7.5 درجات على مقياس ريختر بمحافظة سيستان بلوشستان الإيراني قرب الحدود مع باكستان، وفق هيئة المسح الجيولوجي الأميركية. وقد شعر بقوة الزلزال سكان دول الخليج العربي والعاصمة الهندية نيودلهي.

وأشارت الهيئة إلى أن الزلزال وقع على عمق 18 كلم. ووصل تأثير الزلزال إلى كل من قطر والبحرين والإمارات والكويت والمنطقة الشرقية بالسعودية، إضافة إلى الهند.

وقالت الأنباء من طهران إن الزلزال وقع في مدينة سروان بمحافظة سيستان بلوشستان جنوب شرق البلاد، مشيرة إلى أن قوة الزلزال تؤشر إلى خسائر كارثية وفادحة لكن لم ترد أنباء حتى الآن عن الضحايا.

وكانت إيران شهدت زلزال قويا الثلاثاء الماضي بقوة 6.1 درجات على مقياس ضرب مدينة كاكي في محافظة بوشهر جنوبي البلاد مما أسفر عن سقوط 37 قتيلا و850 جريحا إضافة إلى تدمير 500 وحدة سكنية بالكامل وإلحاق خسائر بالعديد من المرافق العامة بالمنطقة.

وكانت إيران أكدت أن مفاعل بوشهر النووي لم يتأثر بالزلزال، وقالت إن تصميم المفاعل يسمح له بتحمّل زلازل لغاية 8 درجات على مقياس ريختر.

لكن هذا الحدث دفع مسؤولي اللجان الوطنية للطوارئ بدول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد اجتماع طارئ يوم الأحد الماضي في الرياض لبحث مخاطر احتمال تسرب إشعاعي من المفاعل النووي الإيراني في بوشهر خاصة في حال حدوث زلزال مثل الذي ضرب المنطقة مؤخرا.

ودعا الاجتماع إيران إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة في منشآتها النووية والانضمام إلى اتفاقية السلامة النووية وانتهاج مبدأ الشفافية التامة في برنامجها النووي.

حذف الديانة من البطاقة قد ينهي التمييز في مصر

■ كابل / وكالات :

أشادت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية بالحملة التي دشنها مجموعة من النشطاء المصريين على شبكات التواصل الاجتماعي «فيس بوك وتويتر» من أجل مكافحة الطائفية في مصر، والتي يدعون خلالها بحذف خانة الديانة من البطاقة الشخصية، وهو ما رأته الصحيفة خطوة قد تساعد في إنهاء التمييز الديني في مصر.

وجاءت الحملة التي دشنها مجموعة من النشطاء على الإنترنت ضد الطائفية في أعقاب الهجوم العنيف على المشيعين لجثامين ضحايا أحدث بلدة «الخصوص» أمام الكاتدرائية القبطية المسيحية الرئيسية في مصر هذا الشهر.

ويؤكد مؤسسو الحملة التي تحمل شعار «حاجة تخصني»، أن هدفهم من حملتهم منع التدخل في حياة المواطنين الشخصية، خاصة من قبل الدولة، ولذلك تحث المواطنين على إزالة الدين من الوثائق الرسمية وعلى رأسها البطاقات الشخصية وإخفاء الديانة بأي رمز حتى لو كان شخصية كرتونية.

أخي القارئ .. أختي القارئة

أكثر من نصف أطفال اليمن دون سن الخامسة يعانون من التقزم،(43 ٪) مصابون بنقص الوزن و(15 ٪) يعانون الهزال العام،وآخرون من أطفالها تحت طائلة فقر الدم والكساح وتدني المناعة

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع